الإعراب وآراء النحاة فيه

د. عبد القادر أبكر آدم(*)

• **ملخص**

يهدف هذا البحث إلى معرفة مصطلح الإعراب وآراء النحاة فيه، وتشمل الخطة على أساسيات البحث ومقدمة، ومبحثين، وخاتمة، واتخذ الباحث منهج الوصفي والاستقرائي والتحليلي لإخراج هذا العمل المتواضع، لأهمية هذه الدراسة المتعلقة بموضوع أساسي في النحو وهو الإعراب والبيان.

تناولت المقدمة: ظهور فن النحو العربي باعتباره تراث ثقافي، وعلمي، وفكري، في البدايات الأولى من تاريخ الهجرة النبوية، وسبب ظهور علم النحو فشو انتشار اللحن وبدأ يتغلغل في لسان العرب خوفاً من أن يتأثر اللحن في طرق التعبير باللسان العربي، فظهرت مؤلفات تدون الأساليب العربية في الكلام والتعبير الكتابي، فنشأت مذاهب ومدارس في هذا المجال صنعت فناً من فنون العربية وهو النحو.

تناول المبحث الأول تعريف الإعراب وسياق الكلام لدى النحاة القدامى منذ اللحظة الأولى عصر أبي الأسود الدؤلي والخليل بن أحمد الفراهيجي وسيبويه حتى النحاة المتأخرين فخرجت الدراسة بنتيجة من التعريفات، والتعريف الأقرب للصواب من خلال الاطلاع على آراء السابقين الأولين ومن بعدهم إلى آخر واحد. وهو: أثر ظاهر يجلبه العامل في آخره الكلمة. ناقش المبحث الثاني الخلافات النحوية في الإعراب بالحروف نيابة عن الحركات. وخلصت الدراسة إلى أن الإعراب ليس بحرف ولا حركة بل إنه يشمل الحرف والحركة بفعل عامل وهو خارج من الحروف والحركات لمقتضى البيان وإزالة اللبس والغموض، واستخدمت المنهج الوصفي والاستقرائي والتحليلي لإخراج هذه الدراسة وهذه هي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من الإعراب، هو ما يراد به تغيير الحركات وحروف المد في أواخر الكلمات.

الكلمات المفتاحية: الإعراب والنحاة، والحروف والحركات.

(*) عميد كلية الشارقة للعلوم التربوية بجامعة الملك فيصل– تشاد

- **Abstract**

This research is entitled: Syntax and the opinions of Arabic grammarians. The research plan includes an introduction, two chapters, and a conclusion. The researcher took the approach of analysis, criticism, and induction to produce this modest work, due to the importance of this study related to a basic topic in grammar, which is syntax and statement.

Introduction includes: The appearance of the art of Arabic grammar as a cultural, scientific, and intellectual heritage, in the early years of the Hijri, and the reason for the emergence of the science of grammar was the spread of melody and began to penetrate the tongue of the Arabs for fear that melody would be affected in the ways of expression in the Arabic tongue. In speech and written expression, doctrines and schools emerged in this field that produced an art from the arts of Arabic, which is grammar.

The first topic dealt with the definition of syntax and the context of speech in that from the first moment among the ancient grammarians until the later grammarians.

The second topic dealt with grammatical differences in the expression of letters on behalf of the movements.

The study concluded with the result in defining syntax, which is: Syntax is neither a letter nor a vowel, but rather it includes the letter and the movement by the action of a subject, and it is outside of the letters and the vowels for the exigencies of the statement and the removal of confusion and ambiguity.

Key Words: Syntax, grammar, letters and vocalise.

- **مقدمة**

يُعد علم النحو من العلوم العربية التي ظهرت منذ اللحظة الأولى في التاريخ الهجري، لقد قام رجال من العلماء وأخذوا على عاتقهم وألزموا أنفسهم تسهيل السبيل لغير العرب في معرفة لسان العرب، وطرق التعبير بها، فظهرت التأليفات التي تدون اللغة، والتأليفات التي تحكم استعمال تلك اللغة وفق أسلوبها لدى العرب، جاء في القرآن الكريم أن الجزيرة العربية كانت بلاد الحضارات من الجنوب نحو الشمال معمرة بالمدن والبساتين فقال تعالى: (لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ) سبأ: ١٥، ومن المتوقع المكان الذي يمكن أن تقوم فيه المدارس النحوية، بلاد الجنوب من مأرب، وبلاد الشام في شمال الجزيرة.

وشاء القدر جاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى الخلافة سنة 13 هجرية، ثم بنيت البصرة والكوفة في العامين التاليين، كمدينتين عسكريتين وثقافتين حين قيام الدولة الإسلامية الحديثة، وتعمل على أساس تصحيح الأخطاء والانحرافات في سلوك الناس ومعتقداتهم ولم تكره الناس في قبول شيء لم يكونوا مقتنعين به، فدخل الناس الإسلام فوجدوا أنه فطرة الله الإنسانية التي خلق الله الناس عليها، وتكلموا العربية وفيها شيء من اللحن، فاهتم العلماء بصيانة اللسان العربي بوضع القواعد النحوية، التي قام عليها علم النحو، ونشطة الحركة العلمية في ذلك وقامت المذاهب، والمدارس النحوية.

إذ يرجع قيام العلوم العربية النحوية إلى البصرة والكوفة من هذه الزاوية التاريخية في تخطيط أمير المؤمنين عمر بن الخطاب للدولة الإسلامية ببناء مدينتين عسكريتين بالعراق، وكأنّ أمير المؤمنين خطط مدينتين للمدارس العربية النحوية فقام المذهب البصري على أيدي الطبقة الأولى هم الذين وضعوا اللبنة الأساسية التي قام عليها بنيان المذهب البصري، أولهم الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، هو الذي أمر أبا الأسود الدؤلي: ظالم بن عمرو، والذي قام بوضع القواعد النحوية البدائية وصار عليها أصحابه: عنبسة بن معدان الفيل، ونصرين عاصم الليثي، وعبد الرحمن بن هرمز، ويحي بن يعمر العدواني، ثم بعدهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، والأخفش وسيبويه.

ولحكمة يعلمها الله وإذا أراد أمرا هيأ له الأسباب، فقام المذهب الكوفي بعد برهة من الزمن، من قيام المذهب البصري، ومن كل شيء خلقنا زوجين اثنين، لتنشيط التدافع، ونشطت المدرستان البصرية والكوفية، وتسابقتا في النهوض بهذا الفن والمنافسة في الظفر بشرفه.

فتطورت مباحث النحو بأن تشمل مباحث النحو والصرف، فكانت مناظرات، وافحامات، فأكملوا ما فات السابقين، وشرحوا مجمل كلامهم واختصروا ما ينبغي اختصاره، وبسطوا ما يستحق، وهذّبوا التعريفات وأكملوا وضع الاصطلاحات، ولم يدعوا شيئا منه إلا نظروه، ولا أمراً من غيره إلا فصلوه، فخلص النحو من الصرف، فأصبح مباحث علم النحو تختص بالحركات التي تدخل أواخر الكلم، وتدرس الكلمات المفردة من اسم وفعل وحرف، والجمل الاسمية وشبه الجمل والجمل الفعلية، والروابط من الحروف والأدوات، بينما مباحث علم الصرف تختص بالأسماء المعربة والأفعال المتصرفة فقط.

فتعلق في الذهن أن للبصرة مذهباً وطريقاً خاصاً بها لتقعيد القواعد وبناء المصطلحات النحوية والصرفية، وكذلك للمدرسة الكوفية مذهب وطريق خاص بها في تقعيد القواعد وبناء المصطلحات، ولذلك ظهرت الخلافات منشأها الاتجاهات المذهبية أو الخلافات المدرسية، باعتبار المذهب أو المدرسة هو عبارة عن مجموعات من الآراء والنظريات العلمية المرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً يجعلها وحدة متناسقة، وكان للنحو مذهبان كبيران منذ نشأته هما: المذهب البصري والمذهب الكوفي، ثم نشأ عنهما مذاهب أخرى منها: المذهب البغدادي، والمذهب الأندلسي، والمذهب المصري.

وتركت تراثا ذاخرا بالعلم والمعرفة للبشر، وأصبح هذا الفن: علم النحو نبراساً لكشف معاني القرآن الكريم الذي يحتوي على كنوز العلم في الكائنات من القرآن الكوني المرئي من خلق الله في الأرض والسماء.

المبحث الأول: تعريف الإعراب

يقول الزمخشري (والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو محلا بحركة أو حرف، فاختلافه لفظاً بحركة في كل ما كان حرف إعرابه صحيحاً أو جارياً مجراه كقولك: جاء الرجل ورأيت الرجل ومررت بالرجل). **(أحمد/ ب ت/ ص98)**.

يرى الزمخشري: الإعراب هو اختلاف أواخر الكلم بحركة أو حرف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه، وهو تعريف جيد.

يقول الشيخ أبو علي: الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل، مثال ذلك: هذا رجل، ورأيت رجلاً، ومررت برجل، فالآخر من هذا الاسم قد اختلف باعتقاب الحركات عليه واعتقاب هذه الحركات المختلفة على الأواخر إنما هو لاختلاف العوامل التي هي: (هذا)، و(رأيت)، و(الباء) في مررت برجل فهذه العوامل كل واحد منها غير الآخر. **(سليمان/ 2009م/ ص74)**.

يرى الفارسي الإعراب هو اختلاف أواخر الكلم بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه.

تعريف الإعراب لدى الزجاجي: قال: (إعراب الأسماء رفع ونصب وخفض، الإعراب في اللغة الإ بانة عن المعنى، يقال أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: (والثيت تعرب عن نفسها)، ويكون أيضاً بمعنى التغيير، يقال: (عَرِبت مَعدِةُ الرجل) إذا تغيرت، وقريب من هذا المعنى (أعربت الدابة عن مرعاها) ويكون أيضاً بمعنى التحسين، ومنه قوله تعالى: (عُرُباً أَتْرَاباً) الواقعة: ٣٧، أي حسانا، **(إسحاق/ 1998م/ ص31)**.

يرى الزجاج الإعراب هو البيان، والتغيير، والتحسين، وله دلالات متعددة من المعاني المتباينة.

عرّف أبو حيان الأندلسي الإعراب فقال: (ظاهر أو مقدر نحو: زيد يقوم وموسى، يخشى، وزاد بعضهم: ومَنوِى، وخُص المقدر بها الألف منقلبة فيه نحو ملهى، والمنوى بما ليست ألفة منقلبة عن شيء نحو: حبلىَ، وأرطى، وكذلك عنده غلامي، الإعراب

فيه منوى والاسم المقصور، وتقدر فيه ثلاث حركات إلا إن كان لا ينصرف فيقدر فيه الضمة والفتحة).

والمضارع الذي آخره ألف نحو: يخشى، أو واو نحو: يغزو، أو ياء نحو: يرمى، تقدر فيه الضمة رفعاً، والفتحة في نحو: يخشى، وتظهر الفتحة في الواو والياء نحو: لن ندعُوَ، ولن تحييَ، **(يوسف/ 1998م/ ص846)**.

يرى أبو حيان، الإعراب هو حركات ظاهرة أو مقدرة فيما لا تظهر فيه الحركة للتعذر أو للثقل، يقول ابن الحاجب في تعريف الإعراب: (الإعراب ما اختلف آخره به)، **(الحسن/ 1996م/ ص56)**.

ذهب ابن الحاجب الإعراب هو التغيير بسبب اختلاف العامل، يقول ابن مالك: (الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف، وهو في الاسم أصل، لوجود قبوله بصيغة واحدة، معاني مختلفة، والفعل والحرف ليسا كذلك فبنيا، إلا المضارع فإنه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له فأُعرب، مالم تتصل به نون توكيد أو إناث). **(عبد الله/ 1990م/ ص33)**.

ورأى ابن مالك الإعراب هو ما جيء به لبيان مقتضى العامل وهو أصل في الاسم وفرع في الفعل.

ويقول ابن عقيل: (يطلق الإعراب في اللغة على الإبانة، أعرب الرجل عن حاجته أبان عنها، وعلى التحسين، أعربت الشيء حسّنه وعلى التغيير: عربت معدة البعير، أي تغيرت، وأعربها الله غيّرها، وفي الاصطلاح على ما يلحق أواخر الكلمة المعربة من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وهو مذهب المحققين).

وذهب كثير من المتأخرين إلى أنه عبارة عن التغيير الذي في أواخر الكلم وهو ظاهر قول سيبويه، وفي الاصطلاح: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة، والحركة هي الضمة نحو جاء زيدُ، والفتحة نحو: رأيت زيداً والكسرة نحو مررت بزيدٍ، أو حرف، وهو الواو والألف والياء والنون نحو: جاء أبوك والزيدان، ورأيت الزيدين

يضربون، أو سكون نحو لم يضرب، أو حذف نحو لم يضربا)، **(عبد الرحمن/ 2001م/ ص19)**.

وجعل ابن عقيل الإعراب هو البيان والتغيير والتحسين حسب مقتضى العامل، يقول جمال الدين محمد بن عثمان بن عمر البلخى (المعرب جزء جملة غير مناسبة لمبنى الأصل وحكمه تغير آخره بعامل وهو مطلقا ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص، فالمبتدأ والخبر والمضارع المرفوع، وفي النعت على رأى، معنوي وفيما عداه لفظي، وهو في الاسم ما يُقَوِّمُ الفاعليّه والمفعوليه والإضافة المقتضيات للرفع والنصب والجر أعلام تسمى هي إعرابا، وهو: إما لفظاً، أو تقديراً، أو لفظاً وتقديراً بحركة أو حرف)، **(عثمان/ 1971م/ ص133)**.

وذهب ابن عمر البلخى: الإعراب هو تغيير أواخر الكلم بسبب اختلاف العامل لفظاً أو تقديراً، أما تعريف ابن هشام: (الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، وأنواعه أربعة: رفع ونصب في اسم وفعل، نحو: زيد يقوم، وإن زيدا لن يقوم، وجرٌ في اسم نحو (لزيد) وجزم في فعل نحو لم يقم، ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصول، وهي الضمة الرفع والفتحة للنصب، والكسرة للجر وحذف الحركة للجزم)، **(أحمد/ 2000م/ ص64)**.

وما اختاره ابن هشام إن الإعراب هو أثر، لَهُ وجود ظاهر يجلبه العامل في آخر الكلمة، فيشمل الحركات والحروف وغيرها كالحذف والسكون، وهو تعريف دقيق، إنما التعريفات الغرض منها وضعت لتحديد إطار اللفظ بالمعنى المعرَّفِ به، بحيث مدلوله على المعنى لا يزيد ولا ينقص، وما قال به ابن هشام الأنصاري: أثر ظاهر يجلبه العامل في أواخر الكلم نحو: جاء زيدُ، رأيت زيداً، مررت بزيدٍ، ونحو لم يأكلٌ، ولم يشربٌ، قد أكل أبوك، وسلمت أباك، لم يدع، ولم يرم، كل هذه الأمثلة تظهِر وتمثل هذا التعريف كون الإعراب أثر يجلبه العامل في آخر الكلمة كرفع الدال في: جاء زيد، ونصبه في: رأيت زيداً، وكسره: في مررت بزيد، وكالواو في: هذا أبوك، والألف في: رأيت أباك، وكالسكون في: لم يذهب، والحذف في: لم يرم، وغير ذلك، كل هذه حصل

وجود أثر ظاهر في آخر الكلمة بسبب اختلاف العامل الداخل عليها، فتشمل الحركات والحروف والسكون والحذف.

أما آخر الكلمة ثابت ولم يتغير شكله، ولم يتحرك بالتقدم والتأخر فبقى كما كان، وما تقدم من التعريفات التي تم نقلها من أكثر المصادر والمراجع القديمة في كتب النحو كالإيضاح لأبي علي الفارسي والمفصل للزمخشري، والكافية لابن الحاجب، والتسهيل لابن ملك، المساعد لتسهيل الفوائد لابن عقيل، والمنهل الصافي في شرح الوافي لمؤلفه جمال الدين محمد بن عثمان بن عمر البلخى وغير ذلك من مشاهير المصادر والمراجع من الكتب التراث تعريفاتهم للإعراب لم تكن تعريفاً دقيقاً بالمعنى المحدد بالمعرف لا زيادة ولا نقص فيه كما هو في تعريف ابن هشام الأنصاري.

وهذه التعريفات التي تم نقلها، إن صحت تعريفاً للإعراب يمكن تكون تعريفُ لغويُ ولا تصح في الاصطلاح النحوي الذي ينبغي أن يطابق التعريف المعرف بالمعنى الدقيق.

فأكثر ما ورد في التعريفات: البيان، والتغيير والتحسين، كما جاءت في الآية قوله تعالى: (عُرُباً أَتْرَاباً) الواقعة: ٣٧، عرباً: الواحدة: عروب وهي المتحببة إلى زوجها الحسنة التبعل. **(الجزائري/ 1997م/ ص242)**.

ويمكن النظر إلى الإعراب على أن لإعراب هو البيان والتغيير والتحسين، إن صح لغوياً لم يصح اصطلاحاً عند النحويين، وقولهم الإعراب هو تغيير أواخر الكلم، أو الإعراب: هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، ليس كذلك في الواقع كما تقول: جاء زيدُ، ورأيت زيداً، وسلمت على زيد، فإن الدال في زيد لم يتغير إلى حرف آخر، ولم يتحرك الدال بالتقديم أو التأخير بل إنه في محله في بنية الكلمة التي بناؤها بثلاثة أخرف بالزاي أولاً، والياء ثانياً، والدال ثالثاً، ولم يتغير الكلمة في بنائها ولا الدال في مكانه تحرك، ولا تغير إلى حرف آخر، وإن صح هذا التعريف ممكن يصح في الإعراب بالحروف في الأسماء الستة، والجمع المذكر السالم والمثنى وما ألحق بها وكذلك جمع المؤنث السالم والأفعال الخمس، وعليه ما يمكن الذهاب

إليها من التعريفات ما جاء في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تعريف ابن هشام الأنصاري للإعراب هو الأقرب للصواب.

يقول سيبويه: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجرى على ثمانية مجار، على النصب والجر، والرفع والجزم، والفتح والضم، والكسر والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف، وإنما ذكرت لك ثمانية مجار، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف، بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل ، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف: حرف الإعراب والرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب". **(عثمان/ 1966م/ ص142)**.

من خلال ما تم نقله فيما تقدم اتضح أن حروف الإعراب، حروف ثابتة في أواخر الكلمات وهي لا تتغير بدخول العوامل التي تحدث تغيير الحركة في أواخر الكلمات من رفع ونصب وجر وجزم، فإذا هي كذلك فالواو والألف والياء في الأسماء الستة والمثنى والجمع السالم ليست بحروف إعراب لعدم ثباتها وسرعة زوالها بدخول العامل على الكلمة.

إذ إن المصطلحات وضعت لتحديد إطار المعنى من اللفظ بحيث اللفظ مدلوله على المعنى لا يزيد ولا ينقص، فمصطلح حروف الإعراب قد حددها سيبويه، وهي وضعت للحروف الأخيرة الثابتة من الكلمة، والتي لا تتأثر بدخول العوامل وتتعاقب عليها الحركات حسب العوامل.

إذاً حروف الإعراب ليست الواو والألف والياء، فإذا سميت حروف الإعراب قد يكون مجازاً وليست حقيقة.

ويقول ابن مالك: (وليس الإعراب في الأسماء الستة والمثنى والجمع انقلاب الألف والواو ياء، ولا مقدرا في الثلاثة ولا مدلولا بها عليه مقدراً في متلوها ولا النون عوضا من

حركة الواحدة، ولا منهما بل الأحرف الثلاثة: الواو والألف والياء إعراب، والنون في الجمع والمثنى لرفع توهم الإضافة أو الإفراد).**(عبدالله/ 1990م/ ص73)**.

وينظر في قول ابن مالك الآتي حيث قال: بل الأحرف الثلاثة: الواو والألف والياء: إعراب، تعبيراً دقيقاً لما في تعريف الإعراب: هو أثر ظاهر يجلبه العامل في آخر الكلمة، وهذا التعريف مدلوله اللفظي، حدد إطار المعنى فيه من غير زيادة ولا نقص بخلاف تعريفات بعض النحويين التي تم نقلها والكلام فيها من خلال سرد التعريفات في هذا المبحث وهي غير دقيقة.

المبحث الثاني: الإعراب بالحروف ومذهب النحاة فيه

إن الإعراب له علامات أصول وعلامات فروع، وهي: الضمة: للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة: للجر، وحذف الحركة: للجزم، وعلامات فروع تنوب في بعضها حركة فرعية عن حركة أصلية، وفي بعضها ينوب حرف عن حركة أصلية، وفي ثالث حذف حرف ينوب عن سكون وهي كالتالي:

تنوب عن الضمة ثلاثة: الواو، والألف، والنون، وينوب عن الفتحة أربعة: الكسرة، والألف، والياء، وحذف النون، وينوب عن الكسرة اثنان: الفتحة والياء، وينوب عن السكون واحدة، وهي الحذف ويشمل حذف حرف العلّة في آخر المضارع المعتل، وحذف النون في الأفعال الخمسة المجزومة، وللنحويين في ذلك مذاهب.

يقول المبرد: (والقول الذي نختاره، ونزعم أنه لا يجوز غيره، قول أبي الحسن الأخفش، وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف الإعراب، فينبغي أن يكون فيها إعراب غيرها كما كان في الدال من زيد ونحوها، ولكنها دليل الإعراب، لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه، ولا يكون إعراب إلا في حرف)، **(يزيد/1994م/ ص239-240/ ص231)**.

وذهب الرضى في إعراب الأسماء الستة إلى أن فيه أقوالاً: الأقرب عندي أن اللام في أربعة منها، وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، أعلام للمعاني المتناوبة

كالحركات، وكذلك العين في الباقيين منها، أعني: فوك وذو مال، فهي في حال الرفع: لام الكلمة أو عينها، وعلم العمدة، وفي النصب والجر: علم الفضلة والمضاف إليه، فهي مع كونها بدلاً من لام الكلمة أو عينها: حرف إعراب.

فقال أيضاً: فعن سيبويه أن هذه الأسماء ليست معربة بالحروف، بل بحركات مقدرة على الحروف، فإعرابها كإعراب المقصور، الظاهر في مذهب سيبويه: أن الأسماء الستة لها إعرابان تقديري بالحركات، ولفظي بالحروف، ومذهب الكوفيين: أنها معربة بالحركات على ما قبل الحروف، وبالحروف أيضاً **(الحسن/ 1996م/ ص77)**.

وذهب ابن يعيش في إعراب الأسماء الستة: اعلم أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات، والإعراب بالحروف فرع عليها، لمّا افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى، لأنها أقل وأخف وبها نصل إلى الغرض ولم يكن بنا حاجة إلى تكلف بما هو أثقل، لذلك كثرت في بابها دون غيرها مما أعرب به وقدر غيرها ولم تقدر هي به.

ولما افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني وتفرق بينهما وكانت الكلم مركبة من الحروف وجب أن يكون العلامات غير الحروف ولذلك كانت الحركات هي الأصل هذا هو القياس، وقد خولف الدليل وأعربوا بعض الكلم بالحروف لأمر اقتضاه، وذلك في مواضع منها: الأسماء الستة المعتلة إذا كانت مضافة ومنها كلا، ومنها التثنية والجمع السالم، فأعربت الأسماء الستة إذا أضيفت إلى غير ضمير متكلم كان رفعها بالواو، ونصبها بالألف وجرها بالياء وإنما أعربت بالحروف لأنها أسماء حذفت لاماتها في حال إفرادها، وتضمنت معنى الإضافة فجعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها.

وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف، وكأنهم لما اعتزموا إعراب التثنية والجمع بالحروف، جعلوا بعض المفردة بالحروف حتى لا يستوحش من الإعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف وإنما قلبت في النصب والجر

للدلالة على الإعراب المقدر فيها لأنهم أرادوا اختلاف أواخر هذه الأسماء توطئة للتثنية والجمع. **(علي/ ب ت / ص103)**.

ونظر الأنباري: إلى الاختلاف في إعراب الأسماء الستة فقال: ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة المعتلة وهي أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال، معربة من مكانين، وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء، هي حروف الإعراب. **(الأنباري/ 1993م/ ص21)**.

حجة الكوفيين: إن الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة تكون إعراباً لهذه الأسماء في حال الإفراد نحو: هذا أب ورأيت أبا ومررت بأب والأصل فيه: أبو، فالإعراب على الواو ثقيل فاختصروه على الباء وأسقط الواو فكانت الضمة علامة للرفع، والفتحة علامة للنصب والكسرة علامة للجر فعند الإضافة، هذا أبوك ، ورأيت أباك، مررت بأبيك، فطرئة الإضافة على الإفراد، بقية الضمة والفتحة والكسرة على ما هي عليه في حال الإفراد، فوجد حركة الإعراب التي في المفرد هي بعينها في حال الإضافة نحو: هذا غلام ورأيت غلاماً ومررت بغلام، فإذا أضفته قلت: هذا غلامك، رأيت غلامك، مررت بغلامك، وما يدل على صحة هذا المذهب تغير الحركات على الميم في حال الرفع والنصب والجر، وكذلك الواو والألف والياء في أخوك وأخاك وأخيك بعد هذه الحركات تجرى مجرى الحركات في كونها إعراباً، بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر، فدل على أن الضمة والواو علامة للرفع، والفتحة والألف علامة للنصب والكسرة والياء علامة للجر، فدل على أنه معرب من مكانين.

حجة البصريين: أن هذه الأسماء معربة من مكان واحد، لأن الإعراب في الأصل لبيان المعنى، والفصل وإزالة اللبس، وإن الفرق بين المعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية وغيرها يحصل بإعراب واحد، ليس هناك حاجة تدعو إلى الجمع بين إعرابين لبيان المعنى المقصود في الكلام، فمن يقول بإعرابيين في كلمة واحدة كمن يأتي بعلامتي التأنيث نحو: مسلمات، صالحات، فتقول مسلمتات صالحتات، فماذا تفيده علامتي التأنيث في كلمة واحدة، فدل على أن الإعراب في الكلام للبيان والتوضيح فإنه

يحصل التمييز والفصل والتوضيح بإعراب واحد في الكلام، لم يوجد في الكلام إعرابان للبيان والتوضيح وإزالة اللبس في الكلام، وهذا يجر إلى عدم النظير والخروج من الضوابط والقواعد، ولذلك ليس في كلامهم معرب له إعرابان.

يقول ابن مالك في إعراب الأسماء الستة: (وتنوب الواو عن الضمة والألف عن الفتحة والياء عن الكسرة، فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم من أب وأخ وحم وفي: ذي بمعنى صاحب، والتزام نقص هن أعرف من إلحاقه بهن، ثم قال ابن مالك: في إعراب هذه الأسماء خلاف:

- فمن النحويين من زعم أن إعرابها مع الإضافة كإعرابها مجردة، وأن حروف المد بعد الحركات ناشئة عن إشباع الحركات، والحركات قبلها هي الإعراب.
- ومنهم من يجعل إعرابها بالحركات والحروف معاً.
- ومنهم من زعم أن الحركات التي قبل حروف منقولة منها، فسلمت الواو في الرفع لوجود التجانس، وانقلبت في غيره لمقتضى الإعلال.
- ومنهم من جعل إعرابها منويا في حروف المد، وما قبلها حركات اتباع مدلول بها على الإعراب المنوي.
- ومنهم من جعل إعرابها بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات، وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف.

فهذه مذاهب، أضعف هذه المذاهب: المذهب الثالث لما فيه مخالفة النظائر من ثلاثة أوجه.

- أحدها: النقل في غير وقف إلى متحرك.
- الثاني: جعل حرف الإعراب غير آخر.
- الثالث: التباس فتحة الإعراب بالفتحة التي تستحقها البنية. **(عبد الله/ 1990م/ ص43)**.

الخلاف في إعراب الأسماء الستة وما ألحق بها والمثنى والجمع السالم وما ألحق بها عند النحويين خمسة مذاهب، وأسهلها من جعل الإعراب بالحروف نيابة عن الحركات وهي أبعدها عن التكلف بالدفاع لتعزيز كل مذهبه، لأنّ الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً، وترك الظاهر الوافي بالدلالة المطلوبة.

خلاصة ما تقدم في تعريف الإعراب وأنواعه ومذاهب النحويين فيه، إنه أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، وله أربعة أنواع ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصول، وعلامات وفروع.

وعلامات أصول، وهي الضمة للرفع، والفتحة: للنصب، والكسرة، للجر وحذف الحركة: للجزم.

وعلامات فروع عدتها عشرة علامات: ينوب في بعضها حركة فرعية عن حركة أصلية، وفي بعضها حرف عن حركة أصلية، وفي أخرى حذف حرف عن سكون وهي واقعة في سبعة أبواب.

الأول: باب الأسماء الستة، فإنها ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتخفض بالياء، وهي: (ذو) بمعنى صاحب، والفم إذا فارقته الميم، والأب، والأخ، والحم، والهن، ويشترط في غير (ذو) أن تكون مضافة لا مفردة، فإن أفردت أعربت بالحركات نحو: (وله أخ) و(إن له أب)، و(بنات الأخ).

وكذلك إذا لم تفارق الميم الفم أعرب بالحركات نحو قوله صلى الله عليه وسلم، (لخلوف فمِ الصائم أطيب عند الله من ريح المسك) رواه البخاري.

والنقص والاتمام وما فيه ثلاث لغات وهو الأب والأخ والحم فإن النحويين استعملوا فيهن الاتمام والنقص والقصر.

الثاني: إعراب المثنى وما ألحق به، كرجلان، وزيدان، فإنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة وينصب ويجر بالياء، وما حُمل على المثنى، كلا وكلتا اثنان واثنتان،

وجميع ذلك معرب بالألف رفعاً، ونصباً وجراً بالياء المفتوح ما قبلها والمكسورة ما بعدها.

الثالث: إعراب جمع المذكر السالم وما ألحق به، هو ما دل على أكثر من اثنين، بزيادة واو، ونون في حالة الرفع، وياء ونون في حالتي النصب والجر نحو الزيدون والمسلمون، فإنه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء المكسورة ما قبلها والمفتوح ما بعدها.

وما ألحق بجمع المذكر السالم وهي أربعة أنواع:

النوع الأول: أسماء جموع: وهي أولو، وعالمون، وعشرون.

النوع الثاني: جموع تكسير: وهي بنون، وأرضون، وسنون.

النوع الثالث: جموع تصحيح لم تستوف الشروط: كأهلون ووابلون.

النوع الرابع: ما سمى به من هذا الجمع، كعليون وزيدون مسمى به ويجوز في مثل هذا أن يجرى مجرى غسلين في لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون منونة، ودون هذا أن يجري مجرى عربون في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون.

الرابع: إعراب الجمع بالألف والتاء الزائدتين كفاطمات وهندات ومسلمات، فإنه تنصب بالكسرة نحو (خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ) العنكبوت: ٤٤، ويرى بعض النحويين أنه مبني على الكسرة في محل نصب مفعول، وليس معرب بالكسرة نيابة عن الفتحة.

وما ألحق بهذا الجمع شيئان نحو: أولات كقوله تعالى: (وَإِنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ) الطلاق: ٦، وما سمى به من ذلك كعرفات وأذرعات.

الخامس: إعراب الاسم الذي لا ينصرف، وهو ما فيه علتان من تسع، في قول النحويين: كل من العلمية والتأنيث مثلا (علة) واشتراطهم وجود علتين مبني على التساهل والمجاز، لأن كل واحد بين الاثنين اللذين يجتمعان في الاسم فيقضيان منعه من الصرف جزء علة، وليس علة كاملة، وباجتماع الاثنين يحصل الحكم،

والدليل على ذلك أن العلمية وحدها لا تقتضي منع الصرف فمحمد وعلى مصروفان، مع أنهما علمان وزيادة الألف والنون وحدها لا تمنع من الصرف، فصنوان، وقنوان، وسلطان، ورمان مصروفة مع زيادة الألف والنون وبهذا يتقرر أن العلة التامة، هي وجود علتين أو وجود واحدة تقوم مقام علتين مع ملاحظة شروط كل واحدة منهما. **(الأزهري/ ب ت/ ص84)**.

السادس: إعراب الأفعال الخمسة وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين كتفعلان، ويفعلان، أو واو جمع كتفعلون ويفعلون، أو ياء مخاطبة كتفعلين، ترفع بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها، قوله تعالى: (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا) البقرة: ٢٤، وأما (إلا أن يعفون) فالواو لام الكلمة، لأن الفعل أصله: عفا يعفو، فإذا قلنا: النساء يعفون، فـ(يعفون) مضارع مبني على سكون الواو، لاتصاله بنون النسوة، والنون: في محل رفع فاعل، وفي حالتي الجزم والنصب، نقول: النساء لم يعفون، ولن يعفون، ويكون الفعل مبنياً على السكون في محل جزم، أو نصب، لاتصاله بنون النسوة.

وأما القول: الرجال يعفون، فالواو ضمير الجمع، وهي الفاعل أما لام الفعل فمحذوفة، وأصله: يعفوون، فاستثقلت الضمة على الواو الأولى التي هي لام الفعل، فحذفت الضمة، فالتقى ساكنان، فحذفت الأولى منهما لأنها حرف علة، ولم تحذف الثانية لأنها ضمير الفاعل فصار يعفون على وزن (يعفون) فإذا دخل ناصب أو جازم، تحذف النون، فنقول: الرجال لن ولم يعفوا، وخلاصة الفرق بين النساء يعفون، والرجال يعفون، مع اتحاد الصورة اللفظية ما يلي:

1- لام الفعل غير محذوفة في النساء يعفون ومحذوفة في الثانية لعلة تصريفية وهي التقاء الساكنين.

2- نون جمع الإناث في محل رفع فاعل أو نائب فاعل وهي لا تحذف لناصب أو جازم وهي علامة رفع في الثانية ولذا تحذف.

3- الواو جزء من الكلمة، وهي لامها في العبارة الأولى، ووزنه: (يفعلن) وأما في الثانية فالواو ضمير جمع الذكور، وليست جزءاً من الكلمة ووزنه (يعفون). **(الأزهري/ ب ت / ص86)**.

السابع: اعراب المضارع المعتل الآخر، كيخشى ويرمى، ويدعو، فإنّ جزمهن بحذف الآخر.

ما تقدر فيه الحركات من الأسماء والأفعال

1- وتقدر الحركات الثلاثة في الاسم المعرب الذي آخره لازمة كالمصطفى والفتى ويسمى معتلاً مقصوراً.

والضمة والكسرة في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسورة ما قبلها كالمرتقى والقاضي، ويسمى منقوصاً، وخرج بذكر الاسم نحو: يخشى، ويرمى، وبذكر اللزوم نحو: رأيت أخاك، ومررت بأخيك.

وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المعتل بالألف نحو: (هو يخشاها)، و(لن يخشاها)، والضمة فقط في الفعل المعتل بالواو أو الياء نحو: (هو يدعو) و(هو يرمى) وتظهر الفتحة في الواو والياء: (إن القاضِي، لن يرمِى، ولن يغزوَ)، (عبد الله/ **2000م/ ص97**).

لقد وصلت إلى تعريف الإعراب الذي أعتقد أنه أقرب وأدق يمكن الجزم به، ما جاء في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تأليف جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، الإعراب: هو أثر ظاهر يجلبه العامل في آخر الكلمة، وهو أثر ظاهر، قد يكون حرفاً أو حركة يجلبه العامل إلى آخر الكلمة لبيان مقتضى الكلام من فاعل ومفعول به أياً كان موقعه وهذا الأثرليس هو آخر الكلمة إنما العامل هو الذي يأتي به.

هل آخر الكلمة هو حرف الإعراب: أم لا علاقة بالحرف الأخير من الكلمة بالإعراب؟ إنما الإعراب هو أثر يجلبه العامل في آخر الكلمة لبيان المعنى في الكلام وليس الإعراب حرفاً، هو الصحيح.

عن سيبويه يوضح ذلك فقال: هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجرى على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب، واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف.

فسمى سيبويه الإعراب: بمجاري أواخر الكلم من العربية، وهو يعني بذلك الأثر الظاهر أو المقدر يجلبه العامل إلى آخر الكلمة، وهذا الأثر يصلح أن يكون هو الضم والرفع، ويكون النصب والفتح، ويكون الكسر والجر، ويكون الجزم والحذف، وسماه مجاري أواخر الكلم، والتي شأنها أن تتغير وفق مقتضى العامل، سواء كان حرفاً أو حركة.

إن كثيرا من النحويين القدامى وغيرهم الذين ذكروا تعريف الإعراب بأنه: تغيير أواخر الكلم بسبب العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، هذا التعريف بعيد عن مقتضى ما جاء عن سيبويه إمام النحويين في الكتاب، إذا دققنا النظر في ما قاله سيبويه.

إن أواخر الكلم نحو: الدال في: هذا زيدُ وهذا عمرُ، ورأيت زيداً، وسلمت عمراً ومررت ببكرٍ، لم يتغير آخر الكلم الدال من زيد، والراء من عمرو وبكر في النصب والجر، فإنما التغيير من الأثر الظاهر الذي جاء مسببا من العامل، وهو إما حرف أو حركة.

ما هي حروف الإعراب؟ إذا صح أن يسمى حرفا من حروف الكلمة: حرف الإعراب، يصدق على الحرف الأخير من الكلمة، فإن كان كذلك وهو حرف ثابت لا يتغير، غير ممكن أن يسمى حرف الإعراب لثباته وعدم تغييره، وما جاء من النحويين، يقول أبو العباس المبرد، إن الواو والألف والياء التي في الأسماء الستة والمثنى وما ألحق به، وجمع المذكر السالم وما ألحق به، وهي دلائل الإعراب، وليس حروف الإعراب.

ويقول رضى الدين محمد الاستراباذي الطبرستاني: أن الواو والألف والياء حروف الإعراب في الأسماء الستة، وحروف الإعراب وعلامة التثنية والجمع معاً في المثنى والجمع لا تنافى مقتضى المنع في ذلك.

وقد تابع المبرد في ذلك أبو البركات الأنباري في سياقه لهذه المسألة إن إعراب الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم عند الخلاف بين البصريين والكوفيين فقال: (والذي يدل على أن هذه الأحرف ليست إعرابا كالحركات، أنها لو كانت هي الإعراب كالحركات، لكان يجب الأ يخل سقوطها بمعنى الكلمة، ألا ترى أنك لو أسقطت الضمة والفتحة والكسرة من الاسم نحو: قام زيد، ورأيت زيد، ومررت بزيد، لم يخل بمعنى الاسم، ولو أسقطت الألف والواو والياء من التثنية والجمع، لأخل بمعنى التثنية والجمع، فلما أخل سقوط هذه الحروف بمعنى التثنية والجمع، بخلاف الحركات دل على أنها ليست بإعراب كالحركات). **(الأنباري/ 1993م/ ص37)**.

وكذلك قول أبو البقاء العكبري: (إن هذه الحروف موجودة في الإضافة طرفاً، ولا تخلو من أن تكون زائدة أو إعرابا أو حروف إعراب، لا وجه إلى الأول، لأن حكم الزائد أنه إذا حذف لم يختل به معنى وثبوت هذه الحروف على اللغة المشهورة إذا حذفت لم يبق معناها، ولا وجه إلى الثاني، لأن الإعراب إما حركة وإما معنى تدل عليه الحركة، وكلاهما إذا حذفت لا يبطل معنى الكلمة وإنما يبطل المعنى الذي يدل عليه الإعراب، وإذا بطل القسمان ثبت كونها والدلالة على أن الإعراب مقدر فيها أن حرف الإعراب في الأسماء لا يعرّى من الإعراب لفظاً، أو تقديراً، لأنه دلّ على معنى فوجب أن يثبت ليحصل مدلوله). **(العكبري/ ب ت/ ص196)**.

إذا فيما تقدم بعض النحويين يروا حروف المد في الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم وظيفتها في الإعراب نيابة عن الحركات لتغيرها في مواقع الفاعل والمفعول به والمجرور كالحركات وليس بحروف إعراب، ولكنها صالحة لتكون هي الإعراب لما أنها أثر ظاهر يجلبه العامل إلى آخر الكلمة.

- **خاتمة**

يُعد النحو العربي أهم العلوم العربية لتعلقه بحفظ اللغة العربية من اللحن في الكلام وصيانة الصيغ من الدخيلة والخلطة العشوائية، فإن مباحث علم النحو تختص بالحركات التي تدخل أواخر الكلم، وتهتم بدراسة الكلمات المفردة من اسم وفعل وحرف، والجمل الاسمية والفعلية وشبهها والروابط من الحروف والأدوات، ولهذا الفن مذاهب ومدارس قد صنعت تراثا عظيما من الثروة الثقافية لا مثيل لها على الإطلاق، وما زال، ومن أهم أبوابها باب الإعراب، وما وصلت الدراسة المتواضعة في تعريف الإعراب هو ما ذهب إليه الباحث إنه: (أثر ظاهر يجلبه العامل إلى آخر الكلمة) وهو تعريف ابن هشام الأنصاري، إن الإعراب هو ما ليس بحرف ولا حركة بل يشملهما باعتباره متضمن العوامل التي شأنها أن تدخل على الكلمات لبناء الجمل التي تحمل المعاني في وضوح وتمييز يزيل منها اللبس والغموض، وهذا الأثر الذي وظيفته إزالة اللبس في تركيب الكلمات وربط بعضها ببعض في تمام الألفاظ والمعاني في الكلام هو الإعراب يشمل الحركات والحروف، يعني حروف المد.

وإن الحركات في الإعراب هي الأصول، والحروف: حروف المد في الإعراب هي الفروع، والإعراب بالحروف أقرب إلى الصواب ما قيل أن الإعراب بالحروف نيابة عن الحركات، وذلك في الأسماء الستة والمثنى وما ألحق به، وجمع المذكر السالم وما ألحق به، والحركة تنوب عن الحركة في اسم الذي لا ينصرف: مالا يدخله الجر والتنوين، وجمع المؤنث السالم، إن معرفة الإعراب وإتقانه يُمَكنّ صاحبه للوصول إلى معرفة المعنى في الكلام بدون شك وارتياب.

- **توصيات**

1- ضرورة تكثيف الجهود من الباحثين للذهاب عمقاً في أمهات المصادر والمراجع في كتب التراث من المؤلفات القديمة لاستخراج الكنوز العلمي في الفنون العربية، ولا سيما النحو والصرف.

2- يوصي الباحث إلى شد الرحال للبحث العلمي في مباحث فنون العربية لفهم ما في مضمون الكتاب (القرآن الكريم) إذ لا يمكن فهمه بالدقة إلا إذا تمكن الباحث من معرفة الآلات والأدوات من الفنون العربية، كالنحو والصرف والبلاغة والنقد والعروض وعلم أصول اللغة وفقه اللغة لكي يصل إلى فهم مدلول ألفاظ القرآن الكريم على المعنى المقصود.

3- يوصي الباحثين بضرورة القيام بالبحوث العلمية في مجال دراسة المصطلحات النحوية والصرفية ومراجعة التعريفات النحوية والصرفية لتحديد الإطارات اللفظية في التعريفات من غير نقص ولا زيادة.

4- يوصي الباحثين بضرورة القيام بالبحوث العلمية لدراسة مباحث علم النحو واختصاصاتها في فهم مدلول الألفاظ في الكلمات والجمل للوصول إلى الظاهرة العلمية في الفاظ الآيات القرآنية.

5- يوصي الباحثين بضرورة القيام بالبحوث العلمية لدراسة القواعد النحوية والصرفية وإعادة ترتيبها بحيث تشجع الطلاب وتقرب الاستيعاب والخروج إلى الاكتشافات والابداعات في القرآن الكوني المرئي لمشاركة العالم في التقدم العلمي والتكنولوجي بل إلى الأخذ بزمام الأمور وما ذلك من الله يسير.

- **المصادر والمراجع**

أولاً: القرآن الكريم

1- آدم، آراء المبرد النحوية والصرفية، دار الرؤى، القاهرة 2021م.

2- أبو بكر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1428هـ، 2007م.

3 - ابن جنى، شرح اللمع في النحو لابن جنى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط1428هـ، 2007م.

4- ابن يزيد المبرد، المقتضب لأبي العباس، جامعة الأزهر ، القاهرة، 1415هـ، 1994 م.

5- ابن يعيش، شرح المفصل، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ب ت.

6- الحسن الاستراباذي، شرح الرضى على الكافية، منشورات جامعة قاريونس، ط1996م.

7- الراجحي، التطبيق النحوي، دار الصحابة للتراث بطنطا القاهرة، ط1430هـ، 2009م.

8- الزجاجي، الايضاح في علل النحو لابي القاسم الزجاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1995م.

9- العكبري، المتبع في شرح اللمع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ب ت.

10- العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ب ت.

11- جابر الجزائري، أيسر التفاسير، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة. ط1418هـ، 1997م.

12- عبد الله الأزهري، التصريح على التوضيح، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ب ت.

13- عبد الله بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1420هـ، 2000م

14- عبد الله، المساعد على تسهيل الفوائد، جامعة أم القرى، ط1422هـ، 2001م.

15- عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1415 هـ، 1997م.

16- عبد الله، التسهيل لابن مالك، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1410هـ، 1990م.

17- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ط1430هـ، 2009م.

18- عثمان، كتاب سيبويه، دار الكتب العربية، القاهرة، 1385هـ، 1966م.

19- عثمان، المنهل الصافي في شرح الوافي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1971م.

20- محمد بن عصفور، شرح الجمل الزجاجي، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، 1419هـ، 1998م.

21- محمد الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية، بيروت، ط1414هـ، 1993م.

22- يوسف أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1418هـ، 1998م.